الأقطاب الحضرية ودورها في تشكيل الأقاليم التخطيطية حالة مدينة سطيف

بقلم

إلياس بن سديرة*

ملخـص

يأتي هذا المقال لإبراز دور مدينة سطيف في تنظيم المجال وهيكلته باعتبارها قطب استقطاب تنموي وهو ما يستوجب الكشف عن محددات هذا الدور وطبيعته، والذي يرتبط أساسا بنوعية وطبيعة التدخلات المجالية الحاصلة التي تعكس التحولات الحضرية والإقليمية الناتجة عن عملية الاستقطاب.

الكلمات المفتاحية: الاستقطاب، سطيف، التنظيم المجالي، التحولات الإقليمية.

مقدمة

تعتبر المدينة أساس عملية تنظيم المجال باختلاف مقاييسه وخصائصه كما اعتبرت ذلك عديد الدراسات الجغرافية، حيث تضطلع المدينة بدور محوري في ذلك عبر مجموع العلاقات المكانية التي تنشأ بينها وبين محيطها الخارجي سواء القريب أو البعيد، وذلك من خلال قوى الاستقطاب الحضري التي تمارسها المدينة على مجالها، ويتحدد دور المدينة من خلال درجة التأثير والجذب القائمة على حجم ونوعية الوظائف التي تقوم بها.

* أستاذ مساعد (أ)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة المسيلة bensdirailyas@yahoo.fr
تاريخ الإرسال: 2018/01/08 تاريخ القبول: 2020/02/01 – تاريخ النشر: مارس 2020

وارتبط مفهوم الاستقطاب الحضري كذلك بعملية قيادة وتنمية مجموعة من المراكز الإقليمية المحيطة بقطب الاستقطاب، والعلاقة بين القطب والمجال الذي يحيط به يعبر عنها بالتفاعلات الجغرافية، التي تظهر غالبا على شكل تدرج باعتبار أنها تتناقص مع تزايد المسافة، حيث أن نطاق هذه التفاعلات يقابله الاستقطاب الذي يمارسه تجمع ما على مجال نفوذه، والذي يكون محدودا بأقصى امتداد لمجال تأثير تجمع آخر.

فالمدينة هي المحرك الأساسي لتكون ونشأة ظاهرة الاستقطاب بما تتوفر عليه من تجهيزات، وبسيطرتها على النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية والثقافية للمجال الذي تقع فيه، من خلال التنظيم الذي يتخذه المجال والكيفية التي يتوزع بها المكان إلى مجالات فرعية مترابطة فيما بينها بواسطة أنماط مختلفة من التدفقات، تضمن علاقات تكاملية بين هذه المجالات الفرعية وتعمل على تبعية بعضها للبعض الآخر.

ولقد عملت السياسات المختلفة والتدخلات المجالية المتعددة في الجزائر على إعطاء المدن مكانة مهمة في التأطير المجالي، من خلال توطين التجهيزات الإدارية والاجتماعية وتركيز النشاط الصناعي بها، ما أدى لزيادة سرعة نموها، كما زادت قدرتها على تلبية حاجات السكان وتعاظم دورها في تنظيم المجال.

سطيف، باعتبارها مركز استعماري ومدينة مهمة ضمن إقليم السهول العليا الشرقية شهدت نموا سكانيا مطردا وتحولات كبيرة سواء على مستوى المجال الحضري أو من حيث الوظائف والأدوار، حيث عرفت المدينة عملية تعمير كبيرة منذ الاستقلال زادت حدتها بشكل واضح في العشرية الأخيرة على غرار المدن الكبيرة في الجزائر، هذه الديناميكية الحضرية نتج عنها توسع المدينة، وارتفاع الطلب على العقار، وتم استهلاك الاحتياطات التي نصت عليها أدوات التهيئة والتعمير، وهي نتيجة أساسية لعملية الاستقطاب الحضري الذي تمارسه المدينة على إقليمها، وأصبحت المدينة تعيش وضعا حرجا من آثاره الواضحة انتشار التعمير العفوي في أطراف المدينة.

هذه الوضعية جعلت من مدينة سطيف موضوعا خصبا للدراسة والتحليل، وتحديد دورها في استقطاب المجال الولائي وتنظيمه، وحث عملية التنمية ضمن بلديات إقليم الولاية، فالمدينة ومن خلال توجيهات مختلف مخططات التهيئة سواء الوطنية أو الجهوية

أصبحت تشكل قطب استقطاب تنموي وهو ما يمكن إرجاعه لعدة عوامل طبيعية، تاريخية، سياسية، اقتصادية وحتى اجتماعية.

لذلك يأتي هذا البحث ليعالج دور مدينة سطيف في تنمية المجال الولائي، وحث مجموعة من التحولات الإقليمية والتخطيطة، وهو ما يستوجب البحث في العوامل المؤدية لهذا الدور وكيفية عملها سواء على المجال الحضري للمدينة أو إقليمها.

1/ مفاهيم أساسية:

1/1 الاستقطاب كآلية للتنظيم المجالي والتنمية:

لقد تمت معالجة موضوع الاستقطاب ضمن أطر نظرية مختلفة منها الدراسات الاقتصادية، والاجتماعية، والجغرافية، فمن الاهتمام بموقع الأنشطة الاقتصادية، إلى تحليل الشبكة العمرانية وتفسير تسلسلها الهرمي، ثم العلاقة بين المدن وظهيرها فضلا على أن المدن "تنجذب إلى موضع يتمتع بخصائص استقطابية بارزة، وتنمو بتأثير ما يحيط بها من قوى وعوامل"[1]، وصولا إلى أقطاب النمو، عملت كلها على تبلور الأدب الخاص بأقطاب التنمية ضمن نظريات واقعية تفسيرية مستمدة من عدة علوم منها نظريات أنظمة المستوطنات البشرية ونظريات الاستقطاب وأقطاب النمو والتي قدمت تفسير وشرح للظواهر الجغرافية، الاقتصادية، والاجتماعية المرتبطة بالاستقطاب[2].

غير أنه كان لفكرة قطب النمو التي أسس لها الاقتصادي فرنسوا بيرو (François Perroux) في معرض حديثه عن الحيز الاقتصادي[3] مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين وقعٌ مهم في عدة أوساط[4]، حيث حظيت بالكثير من النقاش من طرف الباحثين في مجال الاقتصاد، التخطيط والجغرافيا، وعلى اعتبار أن بيرو أهمل إلى حد كبير التمييز بين الموقع القطاعي الذي يحتوي أقطاب النمو والحيز الجغرافي لهذه الأقطاب "فإن هذا زاد من غموض الإسهامات النظرية عند المقارنة بين الصيغ الأصلية والتطورات اللاحقة"[5].

فمفهوم بيرو لقطب النمو يرتكز على مجموعة ديناميكية من الصناعات الرئيسية – القائدة[6]– حيث تكون الحوافز الاقتصادية، ويكون لهذا القطب "مفعولا حِثِّيا مهيكِلا"[7] وذلك من خلال قدرته على النمو السريع وبقابليته لذلك، وبقدرته أيضا على تحفيز النمو ونشره في بقية قطاعات الاقتصاد، وقد أكد بيرو أن مجال أفكاره هو الحيز الاقتصادي

المطلق، وأن النمو الاقتصادي لا يحدث في كل مكان دفعة واحدة بل في نقاط معينة "تحتوي على قوى اقتصادية جاذبة وطاردة ذات نمو متفاوت "[8]

لهذا تعد إسهامات بودفيل (Boudeville) أساسية حين تحدث عن الاستقطاب ضمن الحيز الجغرافي من خلال التفاعلات المكانية بين المدينة –قطب الاستقطاب– ومنطقة تابعة لها مما يشكل لنا إقليما قطبيا، والعملية التنموية في هذا الإقليم تقودها المدينة عبر علاقات متعددة ومتنوعة بينها وبين جزء من المجال الجغرافي الحيوي لها، حيث تقوم المدينة بتجميع الإنتاج وتمويل المشاريع وتوفر جملة من الخدمات بما يخدم المناطق التابعة لها أو التي استقطبتها[9].

وهكذا فالاستقطاب هو "عملية الجذب التي يمارسها مكان، مركز، مجال، ويؤسس لعلاقة غير متوازنة حسب كثافة وطبيعة العلاقة كما يؤدي لتنظيم مجالي يرتكز على التبعية"[10]، لذلك نتحدث عن منطقة تأثير، منطقة جذب، مجال السوق.

والتنظيم الذي يتخذه المجال يمثل الكيفية التي يتوزع بها المكان إلى مجالات فرعية مترابطة فيما بينها بواسطة أنماط مختلفة من التدفقات، تضمن علاقات تكاملية بين هذه المجالات الفرعية وتعمل على تبعية بعضها للبعض الآخر[11].

وهكذا، يمكن أن نميز معنيين لمفهوم الاستقطاب في الجغرافيا: الأول أن الاستقطاب هو عملية الجذب التي يمارسها مركز ما في مجال يكون عادة غير متجانس وفي حالة تبعية للمركز، هذا الأخير يشكل مدينة لديها قوة جذب وتأثير تتناسب مع عدد سكانها وأنشطتها وهياكلها وتجهيزاتها، الثاني: أن الاستقطاب هو عملية قيادة وتنمية مجموعة من المراكز الإقليمية المحيطة بقطب الاستقطاب.

وقد تبنت الجغرافيا الإقليمية المفهومين، وظهرت مجموعة من المفاهيم المرتبطة بالاستقطاب منها الإقليم المستقطب، المنطقة المستقطبة،...والتي تعبر عن منطقة مهيكلة من قبل ميتروبول على أساس وظيفي على عكس المنطقة المتجانسة.

2/1 المجال المستقطب:

المجال في معناه العام هو الحيز الذي له معالم شخصيته الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والتي يمكن توظيفها لممارسة وتحقيق أهداف التخطيط الحضري والإقليمي

والوطني. كما يعني كذلك "الحاوي البسيط (contenant) وهو المرجع الثابت الذي تحدد من خلاله الأشياء وتحلل علاقاتها"[12]، ويأخذ وفق هذا المعنى تسميات عديدة منها: مجال التأثير، ظهير المدينة، حوض الحياة للدلالة على تدفق الناس نحو مركز هو المدينة، حيث إن كل هذه الاصطلاحات تؤكد على أهمية المدينة في تشكيل المجال، وعليه يمكن أن نميز بين:

- المجال المطلق: ويعني حيزا متجانسا في جميع الاتجاهات.
- المجال النسبي (المنتوج): يتشكل من خلال مجموعة من العلاقات تتغير خصائصها زمنيا ومكانيا وتتحدد حسب نوع وشكل التفاعلات التي تتم بين الوحدات المجالية، وهو ما يعبر عنه كذلك بالإقليم الوظيفي أو المستقطب.

فالمجال المستقطب يقاس من خلال: حوض العمل، تردد السكان على مختلف الخدمات التجارية والحضرية، التأثير الثقافي، والتي تشكل في مجموعها أدفاق ضِمَّدِينيَّة وبَيمدينية[13] مندفعة نحو المركز[14]، وهي ذات أهمية جوهرية لكونها توضح كثافة وأنواع العلاقات بين المدينة وإقليمها.

ويستعمل الباحثون طريقتين لتحديد حدود مناطق نفوذ المدن أو مجالها المستقطب هما: المنهج الاستنتاجي الذي يعتمد على الإحصاء من خلال قانون رايلي (wj.reilly) 1929م –نظرية نقطة الانقطاع–، والمنهج الاستقرائي الذي يعتمد على التحقيق الميداني المباشر.

2/ مدينة سطيف موضع ممتاز ضمن إقليم متباين:

إن فهم التطورات التي شهدتها مدينة سطيف لتشكل قطب حضري وتنموي لا يتم إلا من خلال إدراك أهمية خصائص المكان، فالموقع العام للمدينة أهّلها لاحتلال مكانة هامة ضمن مدن السهول العليا، وكذلك بين مدن الشرق الجزائري، باعتبار أن الأهمية الجغرافية للمدينة تظهر من خلال مدى إستراتيجية الموقع وإمكانيات الموضع لاستيعاب النمو العمراني المتزايد، وما يحدد الوظيفة الأساسية للمدينة هو طبيعة المكان الذي تقام فيه، أما العامل الذي يؤثر إلى حدّ كبير في نموها ويساعد على تغيير وظائفها فيما بعد فهو الموقع.

مدينة سطيف بموقعها في الشمال الشرقي للجزائر بمنطقة السهول العليا جنوب سلسلة الأطلس التلي بين خطي طول 05° 22رَحِمَهَاٱللَّهُ 33,25" و05° 26رَحِمَهَاٱللَّهُ 44,06" شرقا

وبين دائرتي عرض 36° 08' 31,31" و36° 13' 36,25" شمالا، تمثل عقدة ربط بين مجموعة من الجهات: السهول العليا الشرقية، الوسط الجزائري، القبائل الكبرى، الحضنة، فهي تقع "على واحد من أهم المحاور الديناميكية في البلاد: الجزائر-قسنطينة"[15]، وقد برزت أهمية موقع المدينة والموضع الذي قامت فيه منذ تأسيسها وهو ما يبرزه التطور التاريخي للمدينة وإقليمها.

أما موضع المدينة فيقع على ارتفاع ما بين 1000 و1100 متر فوق سطح البحر وهو عبارة عن أراضي منبسطة سهلة التعمير، فالانحدارات في أغلبها ضعيفة وتتراوح بين 0,3٪ و12٪، ماعدا الجهة الشمالية الغربية للمدينة أين نجد أعلى الانحدارات (+15٪) والتي تغطي ما نسبته 5,94٪ من مساحة البلدية[16].

الإقليم الإداري لولاية سطيف يظهر تنوع تضاريسي مميز؛ لأنه يمثل منطقة انتقالية بين الأطلسين التلي والصحراوي، ويمكن ملاحظة ثلاث مناطق ذات مشاهد تتحدد بخصوصيات على قدر كبير من التنوع، والتي أسهمت في تكون ظاهرة الاستقطاب وهي[17]:

المنطقة الجبلية الشمالية: تتميز بالأودية والشعاب التي تتأثر بالانحدار الشَديد وبالتساقط المعتبر الذي يصل إلى 1200ملم سنويا، مما يحفز عملية الانجراف وتدهور الوسط الفيزيائي، تضم هذه المنطقة 34 بلدية -44٪ من مساحة الولاية-، ونميز ضمن المنطقة الشمالية نطاقين طبيعيين هما: نطاق أقصى شمال الولاية، ويضم 20 بلدية تشكل أغلبها مناطق معزولة، وبعوائق كبيرة وتهيئتها تتطلب تكلفة اقتصادية كبيرة؛ لأنها عبارة عن سلسلة جبال متضرسة أهمها جبل بابور (2004م)، ونطاق أقدام الجبال، ويضم 14 بلدية تمثل مناطق ذات عوائق بسيطة، وبقابليتها للاستقرار والنشاط؛ لأنها سلسلة من التلال انحداراتها متوسطة وينخفض ارتفاعها تدريجيا حتى تلتحم مع السهول العليا.

المنطقة الجبلية الجنوبية: تتمثل في جبال بوطالب جنوب الولاية، ذات انحدارات قوية بسبب نشاط التعرية التي تمثل أحيانا نوع من أشكال تدهور التربة، وهي تشكل إقليم لـ 05 بلديات -حوالي 13٪ من مساحة الولاية- ذات تساقط بين 200-400 ملم سنويا.

منطقة السهول العليا: تقع على ارتفاع بين 850م و1100م وهي ذات انحدار ضعيف

0-3٪، تتخللها بعض التلال والكتل، وهي تشكل إقليما لـ 21 بلدية -حوالي 43٪ من مساحة الولاية- ذات تساقط يتراوح بين 300-500 ملم وتتميز بقلة العوائق وانسيابية الحركة وذات إمكانيات كبيرة للاستقرار السكاني وللنشاط الاقتصادي، هذه المنطقة تتباين من حيث الخصائص المناخية إلى نطاقين هما: نطاق السهول العليا السطايفية: ذو انحدار ضعيف أو منعدم، يتميز بإمكانيات زراعية هامة، فاتساع سهوله، وخصوبتها الطبيعية، وقابليتها للريّ كلها تشكل رهانا رابحا للتنمية الزراعية في الولاية، وتتموضع بهذا النطاق أهم مدن الولاية: سطيف والعلمة، ونطاق السهول العليا السهبية: ذات مناظر طبيعية ارتبطت بإرث طبعته زراعة الحبوب وتربية الماشية، وهو نطاق يجمع بين الديناميات الاجتماعية والسكانية، باعتباره منطقة تفاعل بين جبال الشمال وجبال الحضنة وبين السهول العليا الشرقية.

3/ ماضي مدينة سطيف أثر على حاضرها الإداري والإقليمي:

عرفت منطقة سطيف تعاقبا لحضارات إنسانية منذ فترة ما قبل التاريخ، وتؤكد المعالم الأثرية على وجود مدينة تحمل اسم أزديف[18] (Azdif)، والتي يمكن أن تكون ذات أصل بونيقي[19]. وقد كانت معروفة عند الجغرافيين والرحالة القدامى حيث كانت المدينة نوميدية، ثم رومانية بعد أن أسس الإمبراطور نيرفا nerva مدينة سيتيفيس بين شهر سبتمبر 96م وجانفي 98م والتي أصبحت أواخر القرن الـ3م وبداية القرن الـ4م عاصمة لموريطانيا السطايفية التي امتدت من الوادي الكبير[20] حتى دلس (rusuccuru) غربا وإلى منطقة الحضنة جنوبا بعد أن قسمت موريتانيا القيصرية إلى موريتانيا القيصرية وموريتانيا تيفانسيس.[21]

خريطة رقم 01 مدينة سطيف ضمن المقاطعة الرومانية موريطانيا القيصرية

وتجدر الإشارة للموقع الجيد الذي أُسست فيه المدينة الرومانية بالجهة الشمالية للسهول العليا السطايفية حيث التجمعات البشرية وبالقرب من جبال بابور-نقطة انطلاق الثورات ضد الرومان-[22] فهي تراقب السهول العليا التي تزخر بحقول الحبوب، كما تراقب الطريق بين قرطاجة وموريطانيا القيصرية[23].

ومع الفتح الإسلامي لبلاد المغرب خضعت منطقة سطيف للدول التي تتابعت حتى وصول العثمانيين، وقد كتب الجغرافيون والرحالة العرب خلال القرون الوسطى[24] من أن المدينة كانت مركز عبور لنشاط تجاري مكثف بين مدن المغرب الإسلامي، وكانت وفيرة المياه وتحيط بها البساتين[25]، لكنها انحطت وتراجعت خلال فترة الوجود العثماني بالجزائر، وهو الحال الذي كانت عليه عند وصول الاستعمار الفرنسي سنة 1839م.

أنشأت سطيف الحالية بقرار 11 فيفري 1847م على أنقاض موقع ستيفيس على مساحة 40 هكتارا[26]، وبقيت المدينة ذات أهمية كبيرة بحكم المنفذ الذي أتاحه ميناء بجاية وعلاقاتها السهلة مع قبائل الجنوب، حيث اختصت مدينة سطيف بدور مهم كسوق داخلي ومنطقة عبور على ملتقى طرق المواصلات من قسنطينة إلى الجزائر، ومن بوسعادة، مجانة، الحضنة، بجاية، بالإضافة إلى غناها بمحاصيل الحبوب من السهول المحيطة، فالموقع المهم للمدينة والتقاليد الزراعية للقبائل المجاورة[27] أدى لإشعاع مارسته المدينة خلال هذه الفترة لا يمكن تجاهله.

مدينة سطيف، وعلى الرغم من طابعها الزراعي وصغر حجمها[28]، إلا أن السوق التي تنعقد كل يوم أحد ويجتمع فيها حوالي 10000 من الأهالي لتبادل منتجاتهم، والحركة

المستمرة للسكان، ومجيء وذهاب الضباط والجنود، وصول أو مغادرة الأهالي، كل هذا منح المدينة حركية غير عادية والتي أعطتها مظهر المدينة الكبيرة[29].

ومع صدور قانون سيناتوس كونسيلت سنة 1863م أصبحت مدينة سطيف مركزا لبلدية كاملة الصلاحيات بمساحة 20000 هكتار[30]، وخلال سنة 1874م تم إعادة إنشاء مقاطعة سطيف ضمن محافظة قسنطينة، حيث كانت مدينة سطيف تمثل مركز الدائرة الإدارية التي ضمت 9 بلديات بإجمالي سكان بلغ 335520 نسمة خلال هذه الفترة، وقد استمرت هذه المقاطعة حتى سنة 1956م تاريخ إعادة التنظيم الإداري الاستعماري حيث تقسيم محافظة قسنطينة إلى 4 ولايات وهي سطيف، بون، باتنة، وقسنطينة[31]، وقد ضمت ولاية سطيف 9 دوائر و186 بلدية. إن هذه التطورات الإدارية لها أهمية كبيرة؛ لأنها تعطي فكرة عن حجم الإقليم الذي كانت تخدمه المدينة والذي شكل مجال نفوذها التاريخي.

بعد الاستقلال، احتفظت الولاية بنفس الحدود الموروثة عن الاستعمار، وكانت تضم جزءا من ولاية المسيلة، برج بوعريريج، بجاية وولاية سطيف حاليا. وخلال التقسيم الإداري لسنة 1974م تمّ ترقية كل من بجاية والمسيلة إلى رتبة ولاية، كما أصبحت بلدية جميلة تابعة إداريا لولاية سطيف بعد أن كانت تتبع لإقليم ولاية قسنطينة، ثم جاء التنظيم الإداري لسنة 1984م وفيه رقيت برج بوعريريج إلى ولاية. وأصبحت ولاية سطيف تضم 60 بلدية تؤطرها 20 دائرة، وتحتل مدينة سطيف موقعا هاما باعتبارها تتوسط إقليم الولاية.

إن إعادة بعث المدينة كمركز عسكري ثم كمدينة لاستيطان المعمرين ومركز إداري لمجال واسع سواء خلال فترة الاحتلال أو أثناء الاستقلال لا يرجع فقط إلى أهمية الموقع بل كذلك إلى أهمية الموضع حيث يبدي خصائص أعطته ميزة توطنية وبإمكانيات توسع كبيرة، هذا المكون جعل من المدينة الموقعَ والموضع المثالي للاستقرار البشري والتنمية الحضرية من خلال كل تلك الفترات التي مرت بها المدينة.

4/ التطور الحضري للمدينة مظهر لتشكل ظاهرة الاستقطاب:

تمثل عملية استهلاك المجال وكيفية تنظيمه سيرورة تاريخية ذات مراحل لها خصائصها المميزة، تعبر عن وضع المدينة وديناميكيتها وقوة تأثيرها، حيث يمكن تقسيم مراحل تطور

النسيج الحضري منذ قدوم الاحتلال الفرنسي إلى مرحلتين أساسيتين هما: مرحلة الاستعمار الفرنسي، ومرحلة ما بعد الاستقلال. فالتواجد الفرنسي ولمدة 123 سنة ترك بصمات واضحة على النسيج الحضري والأدوار التي لعبتها المدينة.

بحلول سنة 1850م، تشكلت كظاهرة مميزة نواة لمدينة استيطانية تكونت من 192 منزل ذو طابع أوربي وقد تضمنت منشآت طموحة[32]، كما حدثت تحولات مجالية مصاحبة لهذا التطور بتشكل الضواحي الريفية للمدينة وهي: عين أرنات، فرماتو، العناصر، مزلوق، خلفون، وذلك بعد تأسيس شركة جنيف للمستوطنات السويسرية في سطيف سنة 1853م La Compagnie genevoise des colonies suisses de Sétif[33] كما شرعت هذه الشركة في إنشاء 4 قرى أخرى: البحيرة، عين مسعود، الموان، الأوريسيا، والتي تقع كلها في محيط من 10 إلى 20 كلم حول مدينة سطيف[34].

وبحلول سنة 1872م، كان شكل المدينة وبنيتها قد تحددا، فالحي العسكري شيّد على الموضع القديم للقلعة البيزنطية، أما الحي المدني فتميز بخطته الشطرنجية والاستخدام المكثف للمجال الذي مثل حضور كل عناصر البنية الحضرية: شوارع ذات أرصفة مُشَجَّرة، محلات وأكشاك، منازل ومنشآت عقارية، تجهيزات وهياكل إدارية، اقتصادية، ثقافية.[35] حيث أصبحت سطيف مدينة أوروبية تماما ويتبادر للذهن أنها تتواجد في وسط فرنسا إذا استثنينا توافد العرب الأهالي على المدينة في كل حين[36].

ولقد رافق تطور المدينة بداية المضاربة العقارية وتحويل الأراضي الزراعية لتجزئات بناء بالتزامن مع موجات الهجرة الريفية وذلك منذ سنة 1877م[37]، وكان لربط المدينة سنة 1882م بخط السكة الحديدية الذي يصل إلى قسنطينة الأثر الواضح في بداية ظهور تحولات حضرية عميقة من خلال إنجاز محطة القطار جنوب شرق المدينة وهدم السور الذي كان يحيط بالنواة الأولى للمدينة منذ سنة 1925م، ما سمح للمدينة بالتوسع[38] وانطلاق عملية التنمية المجالية بتهيئة الضواحي المباشرة، وإعادة توطين سكانها من الأهالي في أحياء جديدة -كأول تجربة عرفتها مدينة سطيف- فظهر حي الهواء الجميل وحي ليفي (ثليجان) سنة 1927م، كما تم بناء أحياء أخرى لمحاربي الحرب العالمية[39] واستكمال إنجاز المستشفى المدني سنة 1939م (المستشفى الجامعي حاليا) في الضاحية الغربية للمدينة

بمحاذاة طريق الجزائر.

وخلال ثلاثينات القرن الـ20م تضاعفت تعاونيات البناء نظرا للتجزئات والأحياء المستحدثة على غرار حي (Baud)، تجزئة (Burdin)، حي (Foyer des Cheminots) التي سكنتها الطبقة البرجوازية والوسطى من الأوربيين بعد تخليها عن المباني القديمة في المركز القديم، بالإضافة إلى عمليات إعادة الهيكلة والتشكيل داخل النواة الأوربية للمدينة، وهذا ما أدى للمضاربة وارتفاع أسعار العقار. كما توطنت استثمارات تجارية أجنبية في سطيف باعتبارها المدينة الملتقى ville-étape ومركز لمنطقة زراعية، فمنذ 1924م كانت شركات مثل: les Raffineries du Midi, la standard, Shell قد أنجزت مخازن على طول السكة الحديدية.[40]

وهكذا بدأت هجرة كبيرة نحو المدينة ليس فقط من محيطها المباشر، بل من كل إقليمها الإداري الواسع وحتى من خارجه، وتجمع السكان قبل وأثناء وبعد الحرب العالمية الثانية ضمن الأحياء الموجودة خلال هذه الفترة، وفي الضواحي شبه الحضرية والضواحي الريفية والتجزئات منخفضة السعر، كما ظهرت مراكز إعادة الإسكان، حيث عوضت المنشآت المتدهورة أو وطنت على هامش المدينة، كعملية إسكان أولية، وأصبحت المدينة بمظهر أقرب للقرية الكبيرة حيث أحصت حوالي 40000 ساكن خلال سنة 1950م[41]، لكن بأحياء متباعدة، هذا التحضر المختل كشف عن اختلال في التنظيم الاستعماري السياسي، الاقتصادي، والمجالي.

إن هذا التوسع المجالي الذي شهدته مدينة سطيف (شكل رقم 01) ارتكز على مبدأ المركز/الأطراف –وكذلك بعد الاستقلال–، من خلال تركيز رأس المال، وتوظيف أرباح الزراعة في الاستثمارات الحضرية: التجارة، الخدمات، الصناعات الصغيرة...، بحيث وفرت المدينة النواة كل الخدمات والمرافق التي يمكن النظر لها كمظهر للدور الذي لعبته المدينة كمركز استقطاب حضري.

شكل رقم 01: تطور مساحة المدينة وحجم الاستهلاك العقاري خلال كل فترة

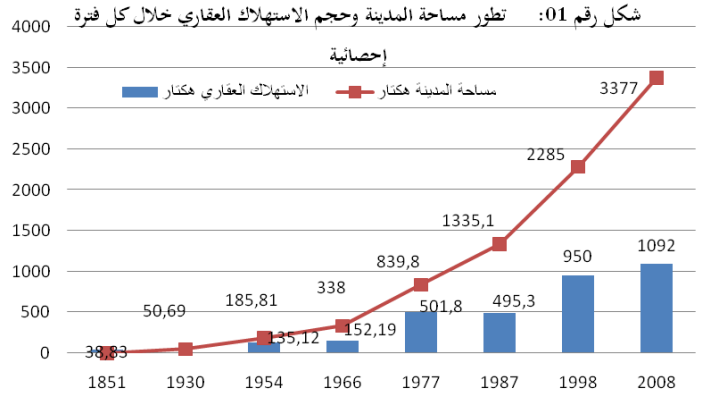

المصدر: انجاز الباحث بالاعتماد على معطيات المصلحة التقنية لبلدية سطيف

وبعد الاستقلال كان لظهور النواة الصناعية الأولى سنة 1972م موجة هجرة ريفية كبيرة من مظاهرها اكتظاظ المدينة، وعمليات التكثيف المتتابع للقطاعات الحضرية القائمة، وتعمير الجيوب العقارية الفارغة (البور الحضري) بالتجهيزات الكبرى، واستهلاك واسع للمجال بشكل مطرد، وكانت أكبر عملية استهلاك عقاري عرفتها المدينة خلال الفترة الأخيرة من 1998م إلى 2008م بزيادة بلغت 1092 هكتار وبمتوسط سنوي بلغ 109,2 هكتار/سنة (شكل رقم 02)، هذه الزيادة والتوسع العمراني للمدينة كانت نتيجة مجموعة من العوامل منها: ضم المراكز الثانوية (الضواحي) لمدينة سطيف والتي أصبحت تحمل صفة الوضع الحضري، توطين مشاريع قاعدية كبرى وتجهيزات من المستوى العالي ذات إشعاع جهوي مثل: القطبان الجامعيان، القطب الصحي، القطب الرياضي... إضافة إلى توطين استثمارات كبرى في المجال الصناعي والخدماتي.

شكل رقم 02: المتوسط السنوي لاستهلاك العقار خلال كل فترة احصائية

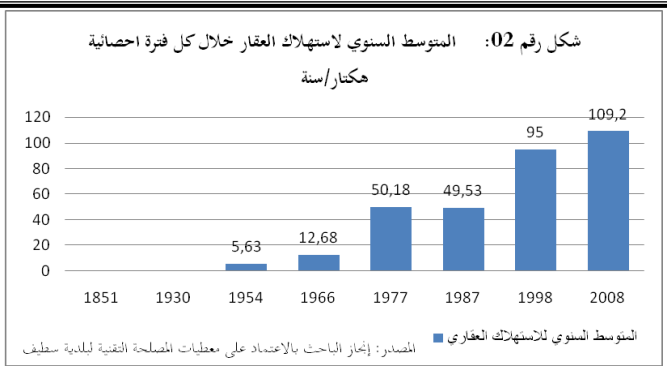

المصدر: إنجاز الباحث بالاعتماد على معطيات المصلحة التقنية لبلدية سطيف

الاستهلاك المفرط للمجال أوصل المدينة لحالة تشبّع بعد استنفاد كل الاحتياطات والجيوب العقارية، وأدى للتوسع على حساب الأراضي الزراعية المتاخمة للمنطقة العمرانية وضم الضواحي، الأمر الذي تطلب تحويل مشاريع التوسع في إطار تحولات تخطيطية إلى خارج حدود البلدية كما سيظهر لاحقا خلال هذا البحث، إن هذا التوسع المجالي يعتبر نتيجة حتمية لتطورات ديموغرافية عرفتها المدينة.

5/ تطور سكان المدينة والتحولات الديموغرافية لإقليمها الإداري:

شهد عدد سكان سطيف تطورا كبيرا منذ بعثها كمركز استيطاني (الجدول رقم 01)، حيث في سنة 1849م بلغ عدد السكان الحضر 1082 نسمة –646 أوربي، 436 جزائري– أما سكان الأرياف الموزعين حول المدينة فمثلوا 727 نسمة، وفي سنة 1866م كان عدد سكان المدينة قد بلغ 6130 نسمة منهم 3562 أوربي، إلا أنه في سنة 1882م تراجع سكان المدينة إلى 5833 نسمة نظرا للمجاعة التي حدثت سنة 1866م واندلاع ثورة المقراني سنة 1871م، وخلال سنة 1901م وبسبب زيادة الهجرة بلغ عدد سكان مدينة سطيف 9282 نسمة موزعين كما يلي: النواة الأوربية بـ 6650 نسمة، ضاحية المحطة (شرق المركز الأوربي) بـ 844 نسمة، ضاحية الصناعة (جنوب المدينة) بـ 347 نسمة، ضاحية الحدائق (شرق المدينة) بـ 812 نسمة، قرية الأهالي (جنوب شرق المدينة) بـ 867 نسمة، أما السكان المبعثرين فقدّر عددهم بـ 5859 نسمة.

الجدول رقم (01): تطور سكان مدينة سطيف من 1849م إلى 1950م

السنة	1849	1866	1882	1901	1911	1936	1948	1950

سكان مدينة سطيف	1 082	6 130	5 833	9 282	1 0761	2 8400	3 9883	4 0000

المصدر: إنجاز الباحث بالاعتماد على (Prenant, 1953) et (Schurer, 1985)

وفي الوقت الذي كانت فيه مدينة سطيف تستقطب الهجرة سواء الأوربية أو الجزائرية كان عدد سكان المناطق الريفية حول المدينة يتطور بشكل ملفت للانتباه، وهذا بسبب هجرة الجزائريين للعمل في مزارع الأوربيين نتيجة اختلال البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الريفي الجزائري بعد تطبيق سناتوس كونسيلت، حيث وقبل الحرب العالمية الأولى بلغ سكان المدينة 10761 نسمة سنة 1911م في حين مثّل سكان الريف حول المدينة 6732 نسمة، ثم وفي سنة 1936م بلغ عدد سكان المدينة 28400 ساكن ليرتفع إلى 39883 ساكن سنة 1948م بحجم زيادة بلغ 11000 ساكن ما يمثل نسبة 40٪ خلال 12سنة فقط، حيث خلال نفس الفترة زاد السكان الحضر في الجزائر بـ 29٪ كما ارتفع العدد الاجمالي للسكان بـ 20٪ وهو ما يجعل مدينة سطيف خلال هذه المرحلة تمثل حالة استثنائية خاصة[42]، ما يبين بوضوح تشكل ظاهرة الاستقطاب وحجم تأثير مدينة سطيف في إقليمها الواسع.

وفي السنوات الأولى لخمسينات القرن الـ20م فاق سكان المدينة الـ 40000 نسمة، أما بلدية سطيف فقد بلغ عدد سكانها أكثر من 88000 نسمة خلال سنة 1966م ثم ليرتفع إلى 239195 نسمة سنة 1998م، أما في سنة 2008 فكان قد بلغ 287574 نسمة، بمعدل تركز بلغ حوالي 88٪ على مستوى التجمع الرئيسي، وحوالي 11٪ على مستوى التجمعات الثانوية (انظر الجدول رقم 02).

جدول رقم (02): النمو الديموغرافي لمدينة سطيف وضواحيها من 1987 إلى 2008م.

		1987	1998	معدل النمو	2008	معدل النمو
مدينة سطيف		168 000	214 842	2,26 ٪	2516 76	1,5 ٪9
التجمعات	عين الطريق	327 7	639 3	6,26	1245 5	6,8 8

الثانوية	شوف لكداد	1398	5640	13,52	8060	3,15
	فرماتو	3732	4922	2,55	6769	3,29
	الحاسي	604	1400	7,94	2359	5,36
	عبيد علي	602	974	4,47	983	0,09
	قاوة	443	997	7,65	1521	4,31
مناطق مبعثرة		7944	4027	-5,99	4110	0,20
مجموع بلدية سطيف		186000	239195	2,31	287574	1,86
بلديات مجاورة	عين أرنات	3862	13697	12,20	24846	6,14
	أولاد صابر	7096	10005	3,17	12489	2,24

المصدر: RGPH 2008 + DPAT + PDAU intercommunal Sétif2010

إن هذه الزيادة الكبيرة في عدد سكان مدينة سطيف خاصة خلال العشريتين الأخيرتين يرجع إلى الاستقطاب الذي تمارسه المدينة من خلال الإمكانيات والفرص التي تتيحها وهذا ما حفز الهجرة نحوها من المناطق الريفية وكذلك المناطق الحضرية الأخرى، كما أن ظاهرة الاستقطاب لمدينة سطيف لم تعمل على نمو المدينة فقط، بل كذلك على نمو التجمعات الثانوية بوتيرة كبيرة فاقت وتيرة نمو المدينة نفسها حيث إنه خلال إحصاء 2008 تم ترقية كل من شوف لكداد، عين الطريق، فرماتو للوضع الحضري، وهذا لا يرجع إلى عوامل تتعلق بهذه التجمعات، ولكن يرتبط أساسا بقربها من القطب الحضري سطيف.

الأمر نفسه ينطبق على البلديات المجاورة لبلدية سطيف؛ فالوتيرة السريعة لنموها

السكاني لا يرجع إلى عوامل داخلية بل إلى عوامل خارجية بالأساس، فالهجرة التي حدثت منذ منتصف القرن الـ 19م عملت على تضخيم المدينة وضواحيها، هذه الأخيرة التحمت مع النسيج الحضري في كل مرحلة تنمو فيها المدينة، كما حولت الفائض السكاني نحو المناطق المجاورة.

مدينة سطيف وفي إطار إعادة هيكلة حضرية ضمن محيطها المباشر قامت بضم المراكز الثانوية لتصبح أحياء حضرية من المدينة وهي: شوف لكداد، الحاسي، فرماتو، عين سفيهة، وبقي تجمّعا عين الطريق وعبيد علي كامتدادات سكنية ومراكز لإعادة الهيكلة مستقبلا.

هذه الحالة ستمنح وضع الهيمنة في ترتيب تسيطر عليه سطيف كمدينة مندمجة ومتكاملة، حيث وبدون تدخل الدولة ستصبح مدينة سطيف والبلديات التابعة لها تلعب دور المركز، بينما القسم الأكبر من إقليم الولاية يصبح ضاحية، حيث يظهر تحليل الديناميكيات المختلفة لتطور سكان بلديات ولاية سطيف أن هناك مجالات استقطاب قوية وأخرى ضعيفة خلقتها مجموعة من العوامل (خريطة رقم 04).

خريطة رقم 04 تطور سكان المناطق المتجانسة في ولاية سطيف من سنة 1987م إلى 2013م

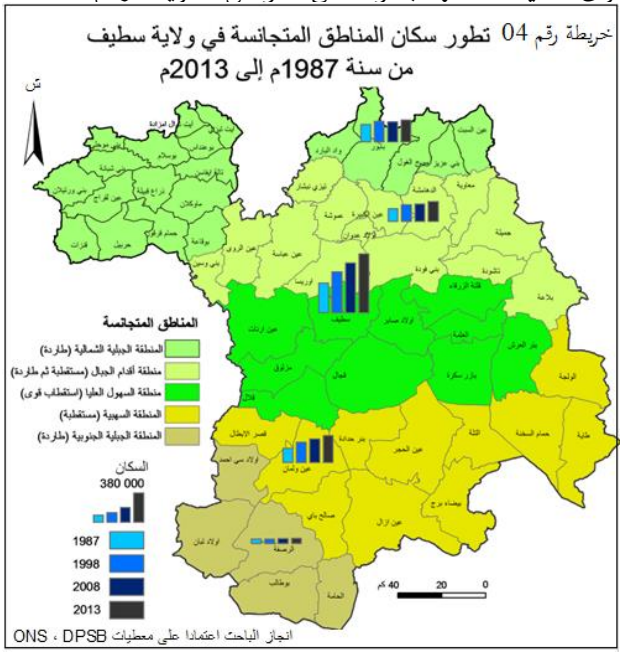

يتضح حسب المظهر الديموغرافي مناطق الجذب والطرد، فمنطقة السهول العليا حيث

تتركز أهم مدن الولاية تمثل مجال استقطاب قوي تليها منطقة السهوب، وهما مجالا جذب مستمر، أما منطقة أقدام الجبال فكانت منطقة جاذبة ثم تحولت إلى طاردة، وتبقى المنطقة الجبلية الجنوبية طاردة وأكثر منها المنطقة الجبلية الشمالية التي تعاني من إفراغ مستمر لسكانها نتيجة الهجرة.

إن هذه الوضعية ليست شاملة لكل بلدية ضمن إقليمها بحيث أن هناك بلديات لا تنطبق عليها حالة الجذب القوي أو الطرد القوي رغم تميز المنطقة التي تنتمي إليها بهذه الصفة أو تلك، حيث تبدي كل بلدية مظهرا ديموغرافيا خاصا بها تبعا لمجموعة من المتغيرات المتحكمة في ذلك.

يختلف توزيع السكان حسب البلديات تبعا لمجموعة من العوامل منها: الموقع الجغرافي، مدى قربها من التجهيزات الكبرى خاصة الطريق السيار والطرق الوطنية، الوضع الحضري وطبقة المراكز العمرانية، حالة التنمية، حيث إن دراسة توزيع السكان يعكس الصورة الحقيقية لتفاعل العناصر الجغرافية، الطبيعية والبشرية مع العناصر السوسيو اقتصادية لتشكل تمظهر إقليمي متباين ومتنوع (خريطة رقم 05).

إلى غاية 1977م بلغ عدد سكان الولاية 686600 نسمة بمعدل نمو2,95٪ وهو معدل منخفض بالمقارنة مع معدل النمو الوطني الذي بلغ 3,21٪ للفترة 1966-1977م، هذا الوضع كان نتيجة الرصيد السالب لصافي الهجرة الداخلية والخارجية الذي عرفته الولاية بعد الاستقلال حيث شهد إقليم ولاية سطيف هجرة كبيرة نحو المدن والحواضر الكبرى خاصة الجزائر العاصمة ذات الإشعاع والتأثير القوي على المجال الوطني، بالإضافة للتقسيم الإداري لسنة 1974م وترقية كل من بجاية والمسيلة إلى ولاية.

لكن خلال مختلف الإحصاءات اللاحقة سجل إقليم ولاية سطيف رصيد إجمالي موجب بالنسبة لصافي الهجرة مع مختلف ولايات الوطن ما يدل على أن مدينة سطيف حوّلت إقليمها الإداري لمجال جذب على المستوى الجهوي وحتى الوطني.

على المستوى المحلي شهدت معظم بلديات الولاية خلال الفترة 1977-1987م زيادة في عدد السكان بنسب تراوحت بين 5٪ و149٪، ما يدل على ارتفاع معدلات النمو في بعض البلديات وحدوث هجرة نتيجة الاستقطاب الذي مارسته بعض المراكز، في حين

عرفت العشرية 1987-1998 تناقص عدد السكان في عدة بلديات -بلديات المناطق الجبلية- وخاصة في بلدية حربيل التي انخفض عدد سكانها بـ -55٪، الواد البارد بـ -41٪، قنزات بـ -27٪، سرج الغول بـ -11٪، الرصفة بـ -2٪، بابور بـ -0,46٪، هذا النزيف السكاني كان كنتيجة أساسية لتردي الوضع الأمني بالدرجة الأولى وضعف ديناميكية التنمية بدرجة ثانية، وقد استمر هذا الوضع في أغلب البلديات خلال الفترة 1998-2008 لكن بأقل حدة، وبعض البلديات سجلت نموا بطيئا جدا لاستمرار نزيف الهجرة.

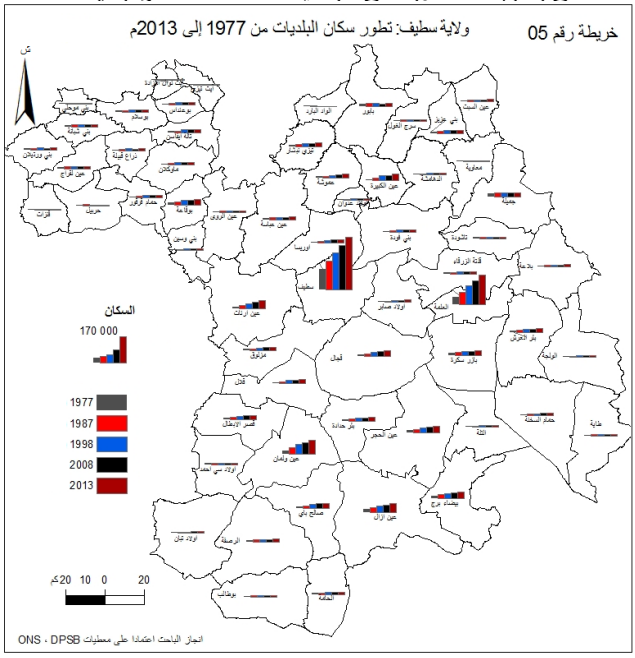

يظهر من خلال الخريطة رقم (05) أن بعض مراكز البلديات وهي العلمة، عين ولمان، عين أزال، عين الكبيرة، بوقاعة شكلت خلال الفترة 1977-1987م وخاصة خلال الفترة 1987-2008م مجال جذب واستقطاب للبلديات المجاورة، لكن بدرجات متفاوتة يبرزها الحجم السكاني لكل بلدية، وهذا ما يتوافق مع نتائج التحقيق الميداني مع رؤساء بلديات ولاية سطيف حول اتجاهات سكان كل بلدية والمدن المهيمنة والمنظمة للمجال الولائي[43]، أما مدينة سطيف باعتبارها قطب جذب ولائي وجهوي فقد شكلت نطاق جذب سكاني حولها تمثل في البلديات المجاورة لبلدية سطيف التي بقيت تنمو بوتيرة

سريعة، وذلك باعتبارها منطقة التراجع لمدينة سطيف وفي الوقت نفسه مجال جذب إقليمي بحكم قربها من مدينة سطيف وخاصة عين أرنات، ثم تأتي في درجة ثانية كل من أوريسا، مزلوق، قجال، أولاد صابر على الترتيب باستثناء بني فودة التي بقي التجمع الرئيسي فيها – دون التجمعات الثانوية- خاضع لتأثير مدينة العلمة. إن مختلف هذه الديناميكيات سواء على مستوى مدينة سطيف أو على مستوى إقليمها الإداري أدت لتحولات في مضمون وأهداف مختلف مخططات التهيئة.

6/ تكون ظاهرة الاستقطاب فرض تحولات في أهداف وتوجيهات التخطيط:

لقد كانت مدينة سطيف منذ 1980م موضوعا لمشروع (PUD) المخطط التوجيهي للعمران urbanisme directeur رَحِمَهَا ٱللَّهُ plan d، ثم عملية المراجعة لهذا المخطط سنة 1991م.

لكن هدف المخطط في إنشاء مدينة جديدة وصيانة النسيج الموجود لم يتحقق[44]، بل أوجد حلولا مؤقتة، ونظرة استشرافية غير شاملة ومحدودة زمنيا ومجاليا؛ لذلك سيظهر مفهوم الاستدامة والاستشراف في المخططات اللاحقة باعتبارهما أساس كل تنمية في المدن وهو ما تجسد في مختلف توجيهات هذه المخططات وعلى جميع المستويات الوطنية الإقليمية والمحلية، حيث بصدور القانون رقم 03-87 المؤرخ في 27 جانفي 1987م نتج عنه ثلاث مخططات هي المخطط الوطني للتهيئة العمرانية (SNAT)، المخطط الجهوي للتهيئة Schéma Régional d رَحِمَهَا ٱللَّهُ Aménagement du Territoire العمرانية (SRAT)، مخططات التهيئة المحلية Plan d'aménagement du territoire de la commune، وحسب القانون 90-29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990م المتعلّق بالتهيئة والتعمير تم استحداث المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) plan directeur d'aménagement et d'urbanisme de la commune، ومخطط شغل الأراضي plan d'occupation des sols (POS).

plan d'aménagement du territoire de la (PAC)، wilaya (PAW)

1/6 توجيهات المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم SRAT:

ولاية سطيف تقع ضمن مجال الدراسة لمخطط الـ SRAT الخاص بالهضاب العليا

الشرقية والمكون من 06 ولايات هي سطيف، برج بوعريريج، باتنة، خنشلة، أم البواقي، تبسة. منهج المخطط يرمي إلى تشكيل إطار للدراسة وتخطيط المشاريع انطلاقا من إشكالية تتمحور حول بناء مشروع ناجع ومشترك للتنمية ضمن إطار إقليمي، بناء قاعدة إقليمية تقوم على معيار الاستقطاب بواسطة المدن لإعادة تنظيم الشبكة الحضرية على المستوى الإقليمي، لتصبح شبكة مهيكلة ومتسلسلة، وتتمثل أهم توجيهاته في[45]:

– تحقيق التوازن الإقليمي من خلال التوزيع المتوازن لمختلف الأنشطة والمشاريع الاقتصادية على مستوى الإقليم.

– التحكم في النمو الديموغرافي لمدينة سطيف، خاصة وأن المدينة تشهد عملية تباطؤ في النمو؛ ما من شأنه أن يعزز التحكم في التحضر على مستوى المدينة، وذلك من خلال خلق أقطاب جاذبية على المستوى الولائي، وإقحام هذه المدن في اقتصاد السوق وتعزيز تجهيزاتها لخلق استقطاب إقليمي منصف وتحفيز القدرات الإنمائية للمدن الصغيرة والمناطق الريفية في ظل التوازن النسبي بين سكان الحضر والريف وذلك للحد من الهجرة الداخلية نحو مدينة سطيف.

2/6 توجيهات مخطط التهيئة الولائي PAW:

يشكل مستوى آخر من التفكير على مستوى الولاية لتحقيق التهيئة المكانية عبر مقاربة توليفية للتنمية القطاعية، هذه الإستراتيجية جاءت لهيكلة الولاية على المدَيَيْن المتوسط والبعيد، في إطار التوجيهات التنموية على المستوى الولائي، ومن خلال تنطيق يتمفصل حول المجال الديناميكي في الولاية، والمشكل من مدينة سطيف باعتبارها القطب الحضري الأكثر أهمية، والذي يشغل موضع مركزي مهيمن بالمقارنة مع باقي التجمعات، هذه الوضعية نتج عنها إلغاء وتهميش وتأخر كبير عرفته بلديات الولاية خاصة الهامشية منها مقارنة مع بلدية سطيف، وأهم توصيات مخطط التهيئة الولائي[46] كانت خفض وتيرة النمو العمراني والحدّ من التوسع الحضري الذي يهدد الأراضي الزراعية، وتوسيع مجال التنمية الحضرية بإنشاء مراكز أخرى للعب دور التنشيط والتوجيه، وتشكيل بديل على المستوى المحلي والإقليمي لتحقيق التسلسل الوظيفي للشبكة الحضرية، بحيث مجالات نفوذها تعمل للحدّ من الهجرة نحو مدينة سطيف. وقد حدّد المخطط الولائي للتهيئة 05 مجالات

استقطاب وهي: مجال نفوذ مدينة العلمة، مجال نفوذ مدينة عين ولمان وعين أزال، مجال نفوذ مدينة عين الكبيرة، مجال نفوذ مدينة بوقاعة، مجال نفوذ مدينة سطيف متعدد المقاييس، إضافة إلى التوجيهات المتعلقة بضرورة تصنيف وظائف الشبكة الحضرية من خلال تحديد دور، ووظيفة، ومجال نفوذ كل مركز، وهو ما ظهر في مخطط التهيئة الولائي سنة 2012م الذي قسم المجال الولائي لـ05 وحدات كبرى لتوجيه استراتيجيات التنمية المرتكزة على الواقع المحلي[47].

حيث إن مدينة سطيف ومجال نفوذها المباشر يشكلان المنطقة المستقطبة الأولى على مستوى الولاية، هذا المجال الذي يتكون من سبعة تجمعات، وبنيته الحضرية تتكون من: قطب حضري من الدرجة الأولى يمثل 53٪ من مجموع سكان التجمعات السبعة، وأهم ما يميز هذا المجال المستقطب هو: نسبة التحضر العالية والتصنيع الكبير، والمحاور كبرى، وإمكانيات زراعية، وإمكانية التوسع حول محاور الحركة.

3/6 توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية سطيف PDAU 1997:

يشكل مستوى للتفكير فيما يتعلق بالتهيئة والتنمية على مستوى البلدية وتطمح هذه الأداة إلى الدفع نحو ترشيد التخطيط المكاني في إطار إستراتيجية للتنمية الاقتصادية لمواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية، وأهم التوجيهات التي جاء بها[48]:

- تثمين وحماية الطاقات الزراعية الواقعة جنوب شرق وشمال إقليم بلدية سطيف.
- التحكم والتنظيم وهيكلة التجمعات الضاحوية: فرماتو، الحاسي، عين طريق، عين سفيهة.

حيث إن الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم وضمن توجيهاتها المتعلقة بالنمو الحضري لمدينة سطيف وآليات التحكم فيه رأت أن أيّ مبدأ للتهيئة والتعمير على مستوى مدينة سطيف سيرتكز على المخططات التي تضم (شوف لكداد، الباز، أولاد صابر)، وهذا لمنح المدينة إمكانيات جديدة للتعمير على المدى المتوسط والبعيد، وتلبية جزء من الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمدينة. ويتم ذلك بتعزيز الهيكل الحالي عبر تحسين النسيج الموجود، وإعادة تنظيمه وهيكلته ودمج مواقع التوسع، إضافة لتطوير مخطط للنقل والحركة لتحسين التفاعل والعلاقات بين مختلف أجزاء المدينة والمراكز المجاورة.

وقد تمت مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير سنة 2007م ضمن دراسة شاملة تضمنت عدة توجيهات منها: إيجاد مساحات تسمح بإقامة الأنشطة الاقتصادية، والسكنية، والمرافق والخدمات، والتدخل على مختلف القطاعات بعمليات التهيئة التي تسمح بتحسين المظهر العمراني للمدينة، إضافة لتحديد الاحتياطات المتوفرة والقابلة للتعمير المستقبلي.

حيث ومن أجل تنفيذ ما جاء من توجيهات تمّ العمل على تطوير المراكز الضاحوية المتاخمة لمدينة سطيف، وتحديد الاحتياطات العقارية لاستيعاب أحجام السكان المتوقعة خلال الفترة التي يغطيها المخطط بمساحة إجمالية قدرت بـ 1512,87 هكتار موزعة على هضبة شوف لكداد –الباز، موقع قاوة، الحاسي، عين السفيهة، إضافة إلى التجمعات الثانوية عين الطريق، فرماتو، عبيد علي، كما تمّ تحديد حوالي 288 هكتار من احتياجات العقار الصناعي ضمن إقليم بلدية أولاد صابر شرق سطيف، كما حدد المخطط حوالي 96 هكتارا يتمّ استرجاعها من داخل المدينة من خلال التجديد الحضري لأحياء docks, la gare، امتصاص السكن العشوائي، مجال السوق العشوائي لاندريولي Andréoli في الضاحية الجنوبية للمركز الأوربي[49] (تمت إزالته في الواقع).

فالمخطط التوجيهي يقترح ترقية قطب سطيف إلى قطب إقليمي حقيقي للخدمات والأعمال من خلال إنشاء خدمات المستوى العالي كما يقترح تنظيم مجالي يسمح بالتوازن وتسيير يتماشى وتنوع الأنشطة الحضرية، من خلال:

- المقاربة الحضرية: بالتجديد الحضري للمركز القديم لمدينة سطيف وإعادة هيكلة المراكز الثانوية لشوف لكداد، الباز، الحاسي من أجل استيعاب النمو الحضري لمدينة سطيف.
- المقاربة الإقليمية: وذلك بهيكلة الظهير الأول للمدينة من أجل تكوين مجموعة حضرية منسجمة، وهو ما سيتم تجسيده في المخطط التوجيهي المشترك بين البلديات.

4/6 المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ما بين البلديات PDAU intercommunal:

تشبع المدينة والاستهلاك المفرط للعقار والرهانات المتعلقة بتنطيق الاحتياجات

المستقبلية لمدينة سطيف، نتيجة ندرة العقار الحضري في المدينة جعلت توطين مشاريع التنمية المستقبلية سيتم في البلديات المجاورة، وهو ما ظهر في مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المشترك بين البلديات، والذي يرتكز على إيجاد فضاء إنمائي متناغم ومتوازن وجاذب وحتى تنافسي، ما من شأنه القضاء على مختلف أوجه التفاوت الاجتماعي والاقتصادي والمجالي التي خلقت حالة من عدم المساواة، هذه النظرة تعتمد على بنية حضرية تتكون من أقطاب وظيفية وجذابة وتدعم أشكالا جديدة من الروابط بين البلديات[50]، حيث على المدى البعيد سيتم تحويل الاحتياجات المستقبلية من العقار الحضري لمدينة سطيف على الـ 07 بلديات المجاورة لبلدية سطيف والداخلة ضمن مجال النفوذ المباشر للمدينة وهي: الأوريسيا، عين عباسة، عين أرنات، مزلوق، قجال (رأس الماء)، بني فودة، أولاد صابر[51] (المخطط رقم 01)

مخطط رقم 01 توزيع احتياجات العقار الحضري لتوسع مدينة سطيف على المدى القريب المتوسط والبعيد

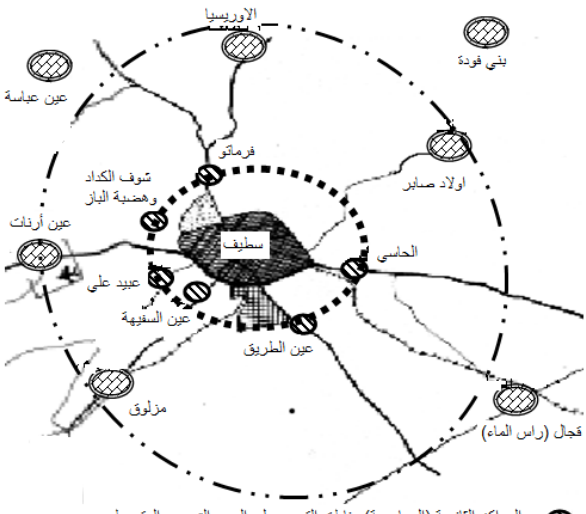

المصدر: الباحث بالاعتماد على توجيهات مخططات التهيئة

فالحاجة إلى هذه الخيارات الإستراتيجية أمر حتمي بسبب تعدد مشاريع التوسع العمراني: السكن، والتجهيزات والأنشطة الاقتصادية بالنسبة للقطب الحضري سطيف، وهو ما سيسمح بتنمية متوازنة بين مختلف الأقاليم المكونة للتجميع البلدي مع تحويل

فائض السكان المستقبلي لمدينة سطيف نحو مواقع استقبال أخرى وذلك بسبب الإكراهات الطبيعية والقانونية، كما أن إعادة تشكيل المدينة داخل المدينة يُعدّ خيارا مهما حيث إن التدخلات على النسيج الحضري الموجود يمكن أن تحرر أوعية عقارية تخصص للتجهيزات الهيكلية.

وهكذا على المدى البعيد: وباعتبار أن نصيب مدينة سطيف من الحجم السكاني يمثل 55٪ فإن هذا الوضع من شأنه أن يتغير؛ لأن المخطط التوجيهي يعمل لتحويل هذا الاتجاه، ما سيجعل نصيب المدينة ينخفض بالنسبة لمجمل الإقليم ما بين بلدي.

5/6 المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT 2010:

إن كل المخططات السابقة جاءت متوافقة مع النظرة المستقبلية لمدينة سطيف ضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، فتوجيهات المخطط الوطني تناغمت مع ما نص عليه كل من مخطط تهيئة للهضاب العليا الشرقية، مخطط التهيئة الولائي، المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، حيث يضع مخطط العمل ضمن (SNAT 2010) لآفاق 2030م نظاما حضريا للهضاب العليا متسلسلا، ومتفصلا، ومستقطبا ويعتمد على شبكة من الهياكل الفعالة، وذلك بإنشاء مدن للتوازن والربط بالهضاب العليا على غرار مدينة سطيف –إضافة إلى باتنة، تبسة ضمن الهضاب الشرقية– وتندرج ضمن برامج العمل الإقليمية وأقطاب الجاذبية التي تهدف إلى تنمية قواعد للإنتاج والخدمات.

وهكذا مدينة سطيف أصبح ينظر لها ضمن الإستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم على أنها قطب حثي يعمل على تقوية وتنمية الهضاب العليا وإعادة التوازن الإقليمي للجزائر.

وضمن برنامج العمل الإقليمي PAT 13 (plan d'action territorial رَحِمَهَا ٱللَّهُ) – المتعلق بأقطاب الجاذبية والمناطق المندمجة للتنمية الصناعية– الذي يهدف لدعم قدرات الانخراط في ديناميات اقتصاد عالمي في تحول حيث تفقد فيه المواد الطبيعية ورأس المال المادي أهميتها نسبيا أمام العوامل غير المادية –البحث، والإعلام– حيث اعتبرت مدينة سطيف قطب جاذبية ومنطقة مندمجة للتنمية الصناعية (zone intégrée de développement industriel ZIDI) التي تمثل فضاءات جغرافية تتمركز بها مجموعة من المؤسسات ذات الأنشطة المتنوعة والمتخصصة، وتستفيد من مزايا قدرات

الجاذبية، وتتولى وضع استراتيجيات ضمن مسعى جماعي للتعاون بهدف الاستفادة من مزايا المؤازرة التي تتطور انطلاقا من الولوج للهياكل، والمنافع ذات النوعية –كهرباء، ماء..– ومن القرب من الجامعات. كما صنفت مدينة سطيف على أنها قطب جاذبية في الوسط الريفي من الصنف أ وهي الأقطاب ذات الطابع التكنولوجي الرامية إلى إنتاج صناعي وتقليدي وخدماتي محلي في الوسط الريفي، وهو قطب يتمحور حول الحبوب والبقول الجافة[52].

إن هذه النظرة ارتكزت على مقومات حضرية وإقليمية توفرت عليها مدينة سطيف، ستضمن الدور المنوط بها مستقبلا في هيكلة الإقليم الولائي والجهوي وكذلك الوطني.

خاتمة:

إن دراسة ظاهرة الاستقطاب الحضري لمدينة سطيف أظهرت أنه لا يوجد عامل واحد فقط كان وراء نمو وتطور مدينة سطيف لتشكل قطب استقطاب تنموي وتخلق مجموعة من مجالات الاستقطاب حولها، حيث اعتمدت على توافر عوامل أولية أساسية تمثلت في الموقع الجيد، بالإضافة لعوامل تتعلق بالدور الإقليمي: كاختيار المدينة كمركز سياسي وإداري، وقدرتها على تحريك عملية النمو ضمن إقليمها من خلال العوامل المكملة لاستمرار النمو عبر تركز الاستثمارات الحكومية في البنية القاعدية والخدمات ضمن المدينة وهو ما ساعد على تعزيز مكانة المدينة في التجارة الإقليمية، خاصة وأنها شكلت ملتقى طرق رئيسية مهمة، وكل عامل من العوامل السابقة عمل على تعزيز وتقوية الآخر؛ ما سمح بالحصول على مميزات خاصة اكتسبتها مدينة سطيف، عملت على زيادة قدرتها في استيعاب أعداد أكبر من المهاجرين، ضمن محيطها العمراني ومجال نفوذها المباشر –المراكز المجاورة– ومجال نفوذها غير المباشر الأقطاب المحلية، وهو ما أصبح يطرح مشكل التضخم والانعكاسات السلبية للاستعمال المفرط غير المتحكم فيه للمجال، دون مراعاة شروط التنمية المستدامة؛ لهذا ظهرت الحاجة إلى برنامج تهيئة شامل وفق وتيرتين مختلفتين على المستوى المجالي ومترابطتين على المستوى الوظيفي، الوتيرة الأولى: تتضمن المقاربة الأولى المتعلقة بتهيئة قطب مدينة سطيف من خلال سلسلة من التدخلات المضبوطة بقواعد التنظيم العمراني المؤدية إلى عمران نوعي، وتنمية الخدمات، وتحسين نوعية الحياة، الوتيرة الثانية: تتضمن

المقاربة الثانية من خلال تهيئة قطب مدينة سطيف وفق نظرة إقليمية ضمن منطقة نفوذها ومجال إشعاعها، كقطب استقطاب إقليمي وجهوي. هذه التحولات على مستوى التخطيط التنموي من خلال نموذج مدينة سطيف تظهر أهمية تنظيم المجال وتنميته وفق آلية الاستقطاب، لكن هذا يحتاج إلى إقناع سكان المراكز الحضرية الصغيرة وسكان الريف بأهمية هذا النموذج في ظل الصراعات التي تنشأ حول تركيز العمليات التنموية في مراكز معينة دون أخرى، وهي الحالة التي تم معاينتها في عديد البلديات ذات السكن المبعثر ما انعكس سلبا على الوضع التنموي بها.

الهوامش:

[1] الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية: عبد الإله أبو عياش، إسحاق يعقوب القطب، الكويت، وكالة المطبوعات جامعة الكويت، ط1، 1981م، ص:18.

[2] لمزيد حول هذه النظريات التي تطرقت لموضوع الاستقطاب سواء ضمنيا أو بشكل مباشر انظر:
التخطيط الإقليمي دراسة نظرية وتطبيقية: ثائر مطلق محمد عياصرة، الأردن، دار حامد، ط1، 2009، ص: 161-302.

[3] حيث اعتمد على نظرية التجديدات في النصف الأول من القرن الـ20 لجوزيف شومبتر (J. Schumpter) هذا الأخير قدم تحليلا مهما لتداخل العوامل السياسية، الاجتماعية، والثقافية مع العامل الاقتصادي وأثر ذلك في تحقيق التنمية وتعتمد النظرية أساسا على ابتكارات وتجديدات المستثمرين. انظر:
أقطاب ومراكز النمو بين النظرية والتطبيق، أحمد محمد عبد العال، المجلة الجغرافية العربية، الجمعية الجغرافية المصرية، مصر، العدد 42، 2003م، ص: 485-534.

[4] رغم أن المفاهيم الأساسية لنظرية قطب النمو جاءت في كتابات بيرو أو التعديلات التي أدخلها كل من: بودفيل (Boudeville)، هيرشمان (hirchman)، ميردال (mirdal)، إلا أنها ترتبط بنظرية المكان المركزي لكريستالر (1933م) حيث يوجد نظام هرمي في قمته المراكز المتخصصة، وكلما اتجهنا نحو القاعدة يقل التخصص مع اختلاف أن نظرية قطب النمو ذات طبيعة استقرائية من الملاحظات حول عملية التنمية الاقتصادية، أما نظرية كريستالر حول المكان المركزي فذات طبيعة استدلالية.

[5] تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري: معروف هوشيار، الأردن، دار صفاء، ط1، 2006، ص: 89.

[6] التي لها تأثير على جوانب الاقتصاد ومؤسساته أكثر من أي صناعة أخرى.

[7] الصناعة التحويلية بالبلاد التونسية 1973-1978: عمر بلهادي، 1980، مجلة الجغرافيين التونسيين، جامعة تونس، تونس، عدد 2، 1980، ص: 10.

[8] مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة: بشير تيجاني، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص: 47.

[9] Aménagement du territoire et polarisation: Boudeville J. R., France, Ed M.Th.Genin, 1972, Pp : 29-33.

[10] Repères pour l'analyse de l'espace: Belhedi A., cahiers du CERES, Série géographique N 19, Tunisie, 1998, P: 408

[11] Précis de la géographie: Gerin-Grataloup A.M, Paris, Nathan, 1995, p: 138.

[12] L'analyse spatiale Localisation dans l'espace: Pumain D., Saint-Julien T. Paris, A. Colin/Masson, 1997, T1, P: 43.

[13] تتمثل في: أدفاق بشرية كحركة الهجرة وتنقلات المسافرين، أدفاق مادية مثل حركة السلع والبضائع، أدفاق مجردة أو لامادية كحركة رؤوس الأموال والمكالمات الهاتفية.

[14] مسائل في الجغرافيا الحضرية: محمد الجديدي، تونس، المعهد الأعلى للتربية، 1997، ص:410-414.

[15] Le foncier urbain entre opportunité et maitrise: Cas de Sétif: Khaled Chorfi, Kamel Younesi, congrès penser la ville approches comparatives, Khenchela, Algérie, 2008.

[16] Révision: plan directeur d'aménagement et d'urbanisme de la commune de Sétif rapport d'orientation PDAU, Centre d'études et de réalisations en urbanisme Sétif (URBAS), 2007, p: 16.

[17] Plan d'aménagement du territoire de la wilaya de Sétif, états des lieux, tendances, synthèses : Agence Nationale d'Aménagement du Territoire (ANAT), aout 2008, phase 1, Pp: 2-7.

[18] تشير بعض المراجع إلى أن التسمية محلية ذات أصل أمازيغي وتعني الأرض المحروثة ذات اللون الأسود.

[19] La ville de Sétif et ses monuments historiques: Musée national de Sétif, 2012, p:3.

[20] الوادي الكبير يشكل الآن وادي الرمال الذي ينبع من جبل قريون ويصب في البحر المتوسط شرق جيجل، ويصبح اسمه عند القرارم الوادي الكبير، كما نشير إلى أن بعض المصادر أوردت الوادي الكبير على أنه وادي الصومام على غرار النسخة المترجمة لكتاب وصف إفريقيا لحسن الوزان المعروف بـ "ليون الإفريقي".

[21] مستوطنة سيتيفيس في الفترة الرومانية النشأة والنمو الاقتصادي: خديجة منصوري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، عدد 15، 2001، ص: 172.

[22] مستوطنة سيتيفيس في الفترة الرومانية النشأة والنمو الاقتصادي: خديجة منصوري، ص: 172.

[23] واحدة من الممالك الأمازيغية التي كانت تتبع روما، سُمّيت بموريتانيا القيصرية نسبة للقيصرية عاصمة المملكة (مدينة شرشال)، وامتدت شمال الجزائر حاليا من إفريقية شرقا (تونس) إلى موريتانيا الطنجية غربا (شمال المغرب الأقصى حاليا).

[24] حيث ذكرها اليعقوبي، البكري، ابن حوقل، الإدريسي، ياقوت الحموي، ليون الافريقي (حسن الوزان).

[25] La ville de Sétif et ses monuments historiques: Musée national de Sétif, p: 3.

[26] Problématique de l'urbanisation spontané en Algérie cas de Sétif: Atoui S. thèse de magistère, Département -d'architecture et d'urbanisme, Université de Sétif, 2002, P :53.

[27] À travers l'Algérie: Reuss L.M, librairie général de vulgarisation,paris, 1884, p:51.

[28] أثناء العقود الأولى حيث تأسست على مساحة 40 هكتارا.

[29] À travers l'Algérie, Reuss L.M, p 51.

[30] Facteurs du peuplement d'une ville de l'Algérie intérieure: Sétif, André Prenant, Annales de Géographie, t. 62, n°334, 1953, p: 434.

[31] Sétif de ma jeunesse: Denise Morel, éditions Jacques Gandini, 2001, p: 10.

[32] منها: 700م من الطرق الرئيسية الكبيرة، قنوات للمياه بطول 2760م، قنوات للصرف الصحي بطول 380م، كما تم بناء كنيسة، مسجد، مكتب عربي، مكتبة، فندق، أفران لإنتاج البلاط والطوب (briqueteries)، و04 مطاحن للحبوب على طول ضفاف واد بوسلام. انظر:

La Compagnie genevoise des colonies suisses de Sétif: Claude Schurer, *revue l'Algérianiste n°29 du 15 mars 1985 et n°30 du 15 juin 1985,* consulter le 15 mai 2017 sur le site: http://www.cerclealgerianiste.fr/index.php/archives/encyclopedie-algerianiste/categorie-origines/origines-autres/37-la-compagnie-genevoise-des-colonies-suisses-de-setif

[33] شكلت شركة جنيف حالة نادرة للاستثمار السويسري ضمن إمبراطورية استعمارية أوربية من خلال حصولها على امتياز لاستغلال مساحات زراعية واسعة بلغت 20000 هكتار ضمن منطقة السهول العليا في ضواحي مدينة سطيف وبالتعاون مع وزارة الحرب الفرنسية وذلك في إطار مشروع استيطاني واسع. انظر:

La Compagnie genevoise des Colonies suisses de Sétif 1853-1956: un cas de colonisation privée en Algérie: Claude Lützelschwab, Berne, Ed. Peter Lang, 2006.

[34] A travers l'Algérie, Reuss, L.M, p: 52.

[35] قباضة بريدية سنة 1845م، إعادة بناء المسجد سنة 1845م (المسجد العتيق حاليا)، مؤسسة بنكية سنة 1855م، فندق المدينة وقاعة للحفلات سنة 1856م، محكمة من الدرجة الأولى سنة 1860م، كنيسة Sainte Monique سنة 1867م (مسجد ابن باديس حاليا)، مدرسة ثانوية في 1873م (ثانوية القيرواني حاليا)، مقر محافظة فرعية (Sous –préfecture) سنة 1874م، مسرح بلدي في 1896م، النافورة الرمز (عين الفوارة) سنة 1898م، إنجاز مطحنتين للدقيق ومصنع للعجائن مع نهاية القرن الـ 19م، إضافة إلى الساحات العامة (place Joffre –Ain Fouara)، الميادين (square Barral)، السوق...

[36] Algérie-Tunisie: publies sous le patronage des compagnies de chemins de fer et de grandes compagnies de navigation, Guides Pratiques Conty, paris, 1901, p:214.

[37] Facteurs du peuplement d'une ville de l'Algérie intérieure: Sétif, André Prenant, p: 434.

[38] Guide d'Algérie paysages et patrimoine: Marc Cote, Ed Media-plus, Constantine, 2006, P: 181.

[39] Urban transformation in a poor resettlement quarter case of Bel Air in Sétif-Alegria: S. Madani & A. Diafat, 12th Naerus Conférence ,The city at a human scale, Network-Association of European Researchers on Urbanisation in the South, Madrid, 20 to 22nd October 2011.

[40] Facteurs du peuplement d'une ville de l'Algérie intérieure: Sétif, André Prenant, p: 435-436.

[41] Facteurs du peuplement d'une ville de l'Algérie intérieure: Sétif, André Prenant, p: 436.

[42] Facteurs du peuplement d'une ville de l'Algérie intérieure: Sétif, André Prenant, p: 434.

[43] أُجريت الدراسة الميدانية من طرف الباحث مع أمناء ورؤساء البلديات بالتنسيق مع مصالح ولاية سطيف والمجلس الشعبي الولائي لولاية سطيف خلال الفترة من شهر ديسمبر 2016 إلى شهر جوان 2017.

[44] Révision: plan directeur d'aménagement et d'urbanisme de la commune de Sétif rapport d'orientation, URBAS, p: 11.

[45] Schéma Régional d'Aménagement du Territoire Région Programme Hauts Plateaux Est, ANAT, 2009, Volume I, p: 67-69.

[46] Plan d'aménagement du territoire de la wilaya de Sétif, projet du plan d'aménagement de la wilaya, ANAT, 2010, phase 3, p: 79-81.

[47] plan d'aménagement du territoire de la wilaya de Sétif, les unités d'aménagement, ANAT, 2012, volume 2, P : 3-6.

[48] Révision: plan directeur d'aménagement et d'urbanisme de la commune de Sétif, rapport d'orientation. URBAS, p: 09.
[49] Révision: plan directeur d'aménagement et d'urbanisme de la commune de Sétif, rapport d'orientation. URBAS, p: 61-67.
[50] PDAU intercommunal: étude intercommunal de Sétif, rapport de présentation, phase 1: diagnostic et propositions: URBAS, 2010, p: 16-17.
[51] أما على المدى القصير والمتوسط فسيكون العقار القابل للتعمير على مستوى التجمع الرئيسي لمدينة سطيف، وذلك بعد ضم المراكز الثانوية: شوف لكداد وهضبة الباز، والحاسي وعين السفيهة للمحيط العمراني للمدينة، وهو ما أشرنا إليه في أعلى البحث.
[52] قانون رقم 10-02 المؤرخ في 29 يونيو 2010 المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 61، 21 أكتوبر 2010، ص: 84-88.

Urban poles and their role in shaping the planning regions The case of Setif City

Dr.Ilyes Ben Sedira
Faculty of Humanities – University of Msila - Algeria

Abstract:
This article deals with the role of the city of Setif in organizing the field and its structure as a pole attracting development. This requires clarifying the characteristics and nature of this role which is mainly related to the quality and nature of the field interventions taking place that reflect the urban and regional transformations resulting from the polarization process.
Key words: Polarization, Setif, field organization, regional transformations.